

قانون رقم (4) لسنة 1995
بتعديل بعض أحكام
قانون رسوم المحاكم رقم (1) لسنة 1994

نحن مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على قانون رسوم المحاكم رقم (1) لسنة 1994،
نقرر إصدار القانون الآتي:

مادة (1)

يستبدل بنص المادتين 20 و 24 من قانون رسوم المحاكم رقم (1) لسنة 1994 النصان
التاليان:

مادة (20)

يستوفى عن الدعاوى والطلبات الوارد ذكرها فيما يلي الرسوم المحددة إزاء كل منها:

1% من قيمة كامل العقار	- دعوى إزالة الشيوخ أو المهاية في العقار
500 درهم	- الدعوى المستعجلة
100 درهم	- دعاوى الأحوال الشخصية (باستثناء دعوى النفقة)
10 دراهم	- دعوى النفقة
2500 درهم	- دعوى إشهار الإفلاس المقامة من المدين
5000 درهم	- دعوى إشهار الإفلاس المقامة من غير المدين
1500 درهم	- دعوى المعارضة في إشهار الإفلاس
1000 درهم	- دعوى الصلح الواقى من الإفلاس
200 درهم	- دعوى رد القضاة أو الخبراء أو المحكمين
1% من قيمة المال المطلوب بيعه	- طلب الإذن ببيع المال المنقول المرهون
25 درهم	- طلب الأمر على عريضة في الأحوال الشخصية (باستثناء طلب المنع من السفر)

100 درهم	- طلب الأمر على عريضة في غير الأحوال الشخصية (ويستثنى من ذلك أوامر الأداء والحجز التحفظي والمنع من السفر)
100 درهم	- طلب المنع من السفر في الأحوال الشخصية
300 درهم	- طلب المنع من السفر في غير الأحوال الشخصية
25 درهم	- التظلم من أمر على عريضة في الأحوال الشخصية
50 درهم	- التظلم من أمر على عريضة في غير الأحوال الشخصية
50 درهم	- التظلم من أمر حجز تحفظي
نصف رسم أمر الأداء	- التظلم من أمر أداء
نصف رسم أمر المنع	- التظلم من أمر منع السفر
200 درهم	- طلب وقف النفاذ المعجل
100 درهم	- طلب تعجيل الدعوى بعد الوقف الاتفاقي
100 درهم	- طلب تعجيل الدعوى بعد مضي مدة سقوط الخصومة
300 درهم	- أي إشكال في التنفيذ يلي الإشكال الأول
50 درهم	- طلب الإشهاد أو التصديق (باستثناء إشهار الإسلام)
25 درهم	- استخراج شهادة عن الإشهاد أو التصديق
100 درهم	- طلب تعيين محكم أو عزله أو تغييره
50 درهم	- طلب عرض نقود أو منقول
150 درهم	- رسم إيداع النقود والسندات المالية والمجوهرات والمصوغات
50 درهم	- رسم إيداع مفاتيح المنازل والمحلات وغيرها

مادة (24)

يستوفى رسم نسبي مقداره 1% من قيمة الدعوى إذا شطب وقدم طلب تجديدها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ شطبها وبعد أقصى عشرة آلاف درهم، ويستثنى من ذلك الدعاوى المقرر لها رسم ثابت بموجب أحكام المادة 20 من هذا القانون، فيستوفى عند طلب تجديدها نصف رسمها الثابت.

مادة (2)

يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

مكتوم بن راشد آل مكتوم
حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ 5 ديسمبر 1995م
الموافق 13 رجب 1416هـ